

المجرمان وحصل الايمان بجمعها فهو منها وقيل للثاني وقد تقدم في
 توجيه القولين بما لو كان الصيد متشعبا باثنين فابطل احدهما احدهما
 والاخر الاخر قوله الاطعمه والاشربه الكلام في الاطعمه ومعناه احكامها
 من الماهات فان الله تعالى جرى العاده بالحاجه اليها قال الله نعم وما جعلنا
 جسدا لا يكون الطعام وفي تناول الحرام الوعيد الشديد قال صلى الله
 عليه واله اى لم يشتم من حرام فان ارادى به نزع الانسان حاله فانها فيه
 واختياره والاضطراره وبجسدها او دع حياكل الكتاب واختلف الحال في
 في الحيل والحيم والاصل في معرهما جعل اكله وما يجرم ان يرجع الى الشرع
 فا اباحه فهو مباح وما حظره فهو محظور وربما في تفصيل ما اباحه بخصوصه
 او حرمه بخصوصه وما لم يكن له في الشرع ذكر كان فيلزم مع العاده العرب
 فا استطاب فهو حلال وما استخنت فهو حرام لقوله تم وحيل اكل الطيبات
 ويحرم عليكم الجبابه وقوله تعالى ويستنبى ذلك ما اذا حملتم قتل اكل اكل الطيبات
 ونحوها من الايات فان لم يكن في الشرع ولا في غيره ذكره فان علم اشتراكه
 غلصه في الجسد كان حراما والا كان مباحا على اصح لقولين للاصوليين
 والفقهاء لان الاعيان مخلوقه لثناغ العباد ولقوله رقم قتل الاجد في اوجي
 الى بحر على طامع بيطعه لان يكون متيدا لايه وقوله القوادق عم كل شئ طلق
 حتى يرد منه نبي وقوله في صححه عبد الله بن سنان كل شئ يكون فيه حلال
 وحرام فهو كحلاله بالاحتراق الحرام منه بعينه فتدعه ومن قاله ابي بصير
 بان الاصل في الاشيا الخطر او توقف لزمه الحريم فيما اشتهر به ثم الطيبات
 تطابق على الحلال قال الله تم كل ما من طيبات ما رزقناكم اى من الحلال
 وعلى الظاهر قال تم فثبتوا صيدا طيبا اى طاهرا وعلى ما لا اذى فيك لانه

الذى لا حرم فيه ولا يرد بقال هذا زمان طيب وما استطاب لفض ولا يشتمون قوله
 تعالى يستنبونك ما اذا حملتم قتل اكل اكل الطيبات اوليس المراد منها الحلال
 لعدم الفايد في الجواب على تقديره لانهم سألوه ان يبين لهم الحلال الذي يقو
 في الجواب للحلال ولا الطاهر لانه انما يعرف من الشرع توثيقا ولا ما اذني
 لان الماكول لا يوصف به فتعين ان يكون المراد ردهم الى ما يستطوبونه
 ولا يستخونونه ردهم الى عاداتهم وما هو مفترضة طباعهم ولان ذلك هو
 المتبادر من معنى الطيب عرفنا وسياتي في الاختيار ما يبينه عليه والماد بالهرف
 الذي يرجع اليه بالاستطاب عرفنا لاساط من اهل اليباد في حال الاختيار
 دون اهل البوادي وذوي الاضطرار من جفات العرب فانهم يستطوبون
 ما دبت ودرج كاسيل بعضهم بالكون فقال كلاب ودرج الام حنين
 فقال بعضهم ليهن ام حنين العائنه لكونها امتنان تركها هذا خلاصه
 ما قرره الشيخ في المبسط وغيره الا انه فصل ولا الحمل الى الحيوان وعينه
 وتسم الحيوان الى حي وعينه وجعله ما كان من الحيوان حي فهو حرام حيث
 لا يرد به شرعا محتجا بان ذبح الحيوان محظور وما كان من الحيوان غير حي او
 من غيره حي او غيره فهو على اصل الاباحه وفي استثناء الحي من ذلك نظر
 لعدم الادله والاستناد الى الحزم ذبحه بدون الشرع في حيز المنع فهذا
 هو الاصل الذي رجح اليه في باب الاطعمه وبقى الكلام فيما نقل لسفاح
 على تحريمه فلشع في الكلام فيه قوله الاول في حيوان البحر قوله كراهه
 حيوان البحر اما ان يكون له فلك كالانواع الخاصه من السمك والاختلاف بين
 المسلمين في كون حلال الاوما ليس على صون السمك من انواع الحيوان والاختلاف
 اعجابا في تحريمه وبقى من حيوان البحر ما كان من السمك وليس له فلك كالحري

الذي

